الفصل الخامس: التّدابير والتّحديات

5.1 التَّدابير

قيام الدولة الدولة التَّوافقيّة يحتاج إلى بعض التدابير مثل الحوارالإجتماعي وقاعدة البيانات.

1. **الحوار الإجتماعي:** لابد من الإعتراف إنَّه أشبه بالمستحيل إدارة التّنوع في ظل العدد الكبير من القبائل وبالتالي لابد من التراضي والقبول بمبدأ الإنصهار . إنَّ الإنصهار يحتاج أوَّلاً إلى دراسة إجتماعية تحدد مكونات كل مجموعة. يلي ذلك حوارٌ بناءٌ بين مكونات المجموعة الواحدة من أجل قبول الآخر وتحديد موجهات إدارة التّنوع داخل المجموعة الواحدة. هذا يتطلب قيام مؤتمرٍ أو ناديٍ لكل مجموعة لإدارة شأنهم الداخلي (على سبيل المثال: مؤتمر البجا، مؤتمر عرب الغرب ، النادي النوبي، ... الخ).
2. **قاعدة البيانات:** لتحديد النِّسب السُّكَّانيّة للمجموعات لابدَّ من قاعدة بيانات ذات مصداقية تحدد نسبة كل مجموعة. منعاً للفتنة ينبغي إعتماد التعداد السكاني الأوَّل كمرجعية للتحديد نسب المجموعات السكانية إلى حين الحصول على البيانات الدقيقة التي تتم عبر إحصاء سكاني مصمَّم لخدمة أهداف الدولة التَّوافُقيَّة يمكن من خلاله معرفة المكونات الحقيقية للسكان ويشمل البيانات الثقافية والإجتماعية والإقتصادية والتعليم وغيرها لكلِّ مجموعةٍ. ليس في الأمرُ حرج، إذا نظرنا إلى نموذج التَّعداد السكاني للولايات المتحدة الأمريكية فإنَّه يشمل المؤشرات العرقية والخدمات والتنمية بالإضافة إلى المؤشرات المعيارية مثل النَّوع والفئات العمرية ... الخ. على سبيل المثال إنَّ الإحصاء الأمريكي يشمل عدد المهندسين والأطباء والضباط وأساتذة الجامعات في كل فئة اجتماعية. هذه البيانات من خلالها فقط يمكن معرفة نقاط الضَّعف والقوة في كل مجموعة وبالتالي ترسم الخطط لتحويل نقاط الضعف إلى نقاط قوة مع تعزيز نقاط القوة القائمة من أجل التنمية الشاملة .

5.2 التّحديات

إنَّ هنالك ثمَّة تحديات كبيرة تواجه بناء الدولة التَّوافُقيَّة منها الصفات الشخصية والبيئة لأهل السودان والأحزاب السياسيَّة.

1. **العوامل الشخصية والبيئة لأهل السودان** حيث إنَّ هنالك بقية من جاهليةٍ مازالت في نفوس النَّاس تمثلت في التعصُّب العرقي، حيث توجد مجموعات لا تقبل التعايش مع الآخر، بعضها يعتبر الآخر وافداً وغير أصيل في التراب السوداني ويسعى لاستئصاله وتبنّي هويَّة أفريقية للدَّولة، والجزء الآخر متعصِّب يؤمن بنظرية النقاء العرقي ويرفض التعاون وقبول الآخر ويدعو لتبنّي هويَّة عربيَّة للدَّولة وآخر يدعو إلى كوشية الدولة ... الخ. هذا فضلاً عن غياب الإنسجام بل أحيانا التناحر بين مكونات المجموعة الواحدة وعدم توفُّر الثِّقة بين المكونات الإجتماعية بسبب الخوف (Out of Fear) من تكرار المرارات خاصة التي حدثت إبَّان المهدية وحرب دارفور الأخيرة . إنَّ هنالك مرارتٌ تاريخيَّة نتجت من غياب العدل الإجتماعي والإقتصادي والسياسي وسياسة التهميش والتمكين العرقي في عهود مختلفة في تاريخ السودان القديم والحديث. أيضاً هنالك مجموعات ربما تنظر إلى الإنصهار بعين الشَّكِّ والرِّيبة وتعتبره نوعاً من الفرز والإصطفاف العرقي. يضاً هنالك مجموعات اجتماعية ظلت تستأثر بالسلطة وتعمل سياسة التمكين العرقي. ان الدولة التَّوافقيّة تعني نهاية سياسة التمكين العرقي وإقامة العدل بين أهل السودان كافة وهذا سيجد مقاومة من العرقيات المستفيدة من هذه السياسة.
2. **الأحزاب السياسية:** إنَّ مقترح الدولة التَّوافُقيَّة هو تغييرٌ عميقٌ في نظم الحكم وبالتأكيد يتبعة تغييرٌ كبيرٌ في الولاءات السياسية وربَّما يعجِّلُ بصعود قوىً

سياسية جديدة غير تقليدة تؤمن بالتَّنوع العرقي. هذا يشكِّل تهديداً للقوى السياسية الحالية خاصة التي تراهن على الولاء التقليدي (العرقي والطائفي والجهوي) وبالتالي ربَّما تجد الفكرة مقاومة كبيرة من هذه القوى.

الخلاصة

إنَّ الدَّولة السودانية غنية بالموارد الطبيعية التي تتوزع بصورة طبيعية في كافة أرجاء السودان وهو سلة غذاء العالم لما يتمتع به من موارد مائية وإرض زراعية وثروة حيوانية. كما إنه دولة كبيرة من حيث المساحة وعدد السكان، أن ترتيبة 35 عالمياً، 3 عربياً، 9 أفريقياً من حيث عدد السكان. يَعُجُّ السودان بالتنوع العرقي الكبير حيث ينحدرُ السودانيون من نحو 412 قبيلة من خلفيات مختلفة تشمل نوبيون وبجا وعرب وغير العربية ومختلطة.

إنَّ غياب التنمية الشاملة بالدولة السودانية المتمثل في الفجوة التنمويَّة والخدميَّة الكبيرة والتهميش في السُّلطة، قضايا حقيقية لا يمكن إهمالها أو تجاهلها وإنَّما تتطلب التفاعل معها وطرح الرؤية التي تقود إلى تقليصها و زالتها ومعالجة اثارها السالبة على المجتمع. من ابرز أثار غياب التنمية الشاملة إنقسام السودان إلى دولتين في 9 يوليو 2011 وانتشار الحرب في 7 ولايات من جملة 18 ولاية. إن أسباب غياب التنمية الشاملة تشمل (1) الإستعمار الذي تجاهل التنمية الشاملة وحل محلها سياسة فرق تسد (2) الضعف الفني والأخلاقي للانظمة التي تعاقبت على الحكم حيث فشلت في التنبؤ بمآلات غياب التنمية الشاملة واعملت سياسة التهميش والتمكين العرقي والعنصرية الخفية (3) الصفات الشخصية لاهل الهامش المتمثلة في التنازل عن الحقوق طواعية والإنقسام الكبير وغياب الرؤية (4) غياب إدارة التّنوع.

خلص الكتاب إلى أنَّ جغرافيا السودان تلائم النظام الفيدرالي أسوة بأمريكا وكندا ونيجيريا وأثيوبيا كما أنَّ التّنوع العرقي الكبير يفرض الأخذ بالدِّيمقراطيَّة التَّوافُقيَّة

خاصة وأنَّ إدارة التّنوع بصورة عفوية فشلت ولابد من معيار يُقِيمُ العدل بين الناس. لإدارة التّنوع اقترح الكتاب نظرية الإنصهار الإداري. أي إنصهار القبائل كثيرة العدد ذات القواسم الثقافية والعِرقيّة المشتركة في مجموعات كبيرة. الأنصهار يعتبر خطوة وسطى مهمة من أجل إدارة التّنوع. إنَّ الدُّول التَّوافُقيّة تعتبر مخرجاً لأزمة الحكم التي ظلت نقطة ضعف الدولة السودانية منذ الإستقلال. الفيدرالية والدّيمُقراطيَّة التَّوافُقيّة هما الطريق الآخر الذي لا يقود لنفس النتيجة التي وصلت إليها الحال في 9 يوليو 2011.

مصادر اطّلاع إضافيّة

1. الطيب زين العابدين (2012). ركائز للوصول لحكم رشيد في السودان. صحيفة الراية؟
2. إدريس سالم الحسن (2001) رؤى سودانية:مقالات في المعرفة والثقافة والمجتمع- مركز الدِّراسات الإستراتيجية – شركة مطابع العملة المحدودة- الخرطوم-2001 م- ص167.
3. عبده مختار(2007) صراع الهويات ومحددات الوحده في السودان- مركز السودان للبحوث الإستراتيجية – أبريل 2007م- ص9
4. محمد عاشور مهدي (2002) التعدُّديَّة الإثنية: إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية- المركز العالمي للدراسات السياسية- الأردن- الطبعة الأولى-2002م- ص74
5. إبراهيم الطيب البشير(2008) الأقلِّيات العرقيَّة والدِّينيَّة ودورها في التعايش القومي في أثيوبيا1930-2007م - رسالة دكتوراه - جامعة أفريقيا العالمية - مركز البحوث الأفريقية - قسم العلوم السياسية -2008 م- ص46
6. بهاء الدين مكاوي (2006) تسوية النِّزاعات في السودان:نيفاشا نموذجاً مركز الرَّاصد للدارسات – شركة مطابع السُّودان للعملة – الخرطوم – نوفمبر2006م - ص27
7. يوسف فضل حسن (2006) مؤتمر"نحو إشكالية التنوع الثقافي في السودان – ورقة بعنوان" التنوع الثقافي وتطور مفهوم الهوية في السودان – قاعة الشارقة 2006م
8. عبد الغفار محمد أحمد (1987) السودان والوحدة في التنوع - المكتبة العربية الغربية -1987م – ص11 .

9. معاوية محمد أبو قرون (2005) مستقبل التعايش السلمي بمنطقة أبيي : دراسة حالة البروتوكلات اتفاقية السلام 2005م- بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير- جامعة جوبا- مركز دراسات السَّلام والتنمية- الخرطوم – ديسمبر2005م- ص24.

الملحق

الملحق (أ): ملاحظات بروفيسور الطيب زين العابدين

1. أحسب أن المخطوطة جيدة بها الكثير من المعلومات الموثقة التي جمعها الكاتب من شتى المصادر رغم عدم تخصصه في مجال الدراسات الإجتماعية. وهي تستحق النشر لأنها تحاول حل مشكلة عميقة وقديمة يعاني منها السودان منذ استقلاله وما زال، وأدت إلى نزاعات وحروبات غذت النزعة نحو الإنفصال وأدت إلى عدم الإستقرار السياسي واضعاف التنمية الإقتصادية والإجتماعية، واستعصى حلها على الحكومات الوطنية المتعاقبة منذ الإستقلال مما جعل السودان في مؤخرة الدول في معايير التنمية البشرية.
2. اتفق تماما مع الكاتب أن سبب المشكلة هو غياب التنمية الشاملة في كل أنحاء البلاد وغياب حسن إدارة التنوع العرقي والثقافي الذي يذخر به السودان بما يحقق العدالة الإجتماعية لكل المكونات السودانية. وأن هناك مناطق عانت من ظلم سوء توزيع السلطة والثروة في البلاد حتى اضطرت لحمل السلاح ضد الحكومة المركزية. أغفل الكاتب دور الأنظمة العسكرية التي حكمت السودان حوالي 50 سنة في أزمة الحكم، فهي بحكم تدريبها وتراتيبيتها غير ديمقراطية وبحكم تكوين قياداتها من الشمال والوسط غمطت حقوق الآخرين، فقد أدت إلى تفاقم أزمة الحكم بالبلاد واللجوء للقمع والحلول العسكرية لمشكلات ذات طبيعة سياسية، واستشراء ثقافة العنف من أجل الكسب السياسي وقفلت باب التطور السلمي للنظام الديمقراطي.
3. اختلف مع الكاتب في الدعوة لصهر الأعراق السودانية في مجموعات كبيرة: عرب، غير العربية، نوبيون، بجا؛ يكونون أساسا للدولة التَّوافقيّة. وذلك للأسباب التالية:

أ. ليس هناك بلد واحد يمارس النظام الديمقراطي قام بصهر المجموعات العرقية والثقافية في كيانات إدارية موحدة، الذي قام بذلك هو نظام التمييز العنصري في جنوب افريقيا: بيض لهم كل الحقوق، آسيويون لهم بعض الحقوق، سود ليس لهم أية حقوق. الأنظمة الديمقراطية التَّوافقيّة قسمت البلاد إلى مناطق إدارية لها سمات قومية أو دينية أو لغوية مشتركة، وأعطت هذه المناطق سلطات واسعة في إدارة شؤونها ومعظم الموارد المالية والطبيعية داخل أراضيها ودعمت المناطق الفقيرة مركزيا حتى تكون التنمية متوازنة في كل الأقاليم. أمريكا ليست مثالا جيدا للعدالة الإجتماعية فما زال توزيع السلطة والثروة مختلاً لمصلحة البيض، والعنصرية ما زالت قنبلة موقوتة قابلة للانفجار في أي مشكلة تطرأ بين البيض والسود، والولايات ليست مقسمة على أساس عنصري بل على أساس تاريخي قديم. الذي نفع أمريكا ديمقراطيتها المنفتحة التي تتيح الفرص لذوي المقدرات والمهارات أياً كانت أصولهم العرقية مما أعطى الفرصة لمواطن من أصول افريقية أن يصعد لمنصب رئاسة الجمهورية، وتتمتع بقضاء قوي ينتصف للمظلوم ويردع كل من يسلك سلوكا عنصريا مخالفا للدستور فهو الذي أنصف الطالب ميرديث في عام 1962 لدخول جامعة ألاباما رغم معارضة حكومة الولاية وبرلمانها وأساتذة الجامعة وطلابها، كانت تلك لحظة فارقة في تاريخ أمريكا أمر فيها الرئيس كيندي الجيش الأمريكي بمحاصرة ولاية ألاباما حتى تسمح للطالب الأسود بدخول الجامعة؛ وألجم الرئيس ترمب أن يمنع المسلمين من 6 دول من دخول أمريكا بقرار تنفيذي.

ب. ونظام لبنان أدى إلى تكريس حق الطوائف والقيادات الدينية في التدخل في الشؤون السياسية بصورة مباشرة وهو أمر غير محمود في دولة مدنية ديمقراطية، و ما زال لبنان يبحث عن نظام انتخابي غير ديني، ولم يستطع

منذ ثلاثينيات القرن الماضي تنظيم تعداد سكاني تذكر فيه اسم الطائفة الدينية للمواطن لأن المسيحيين أصبحوا قلة بعد هاجرت أعداد كبيرة منهم إلى فرنسا وأمريكا الشمالية والجنوبية وغرب افريقيا، وما زال النظام الإنتخابي يسمح لأولئك المهاجرين منذ عقود عديدة ونيلهم جنسيات مواطنهم الجديدة العودة في موسم الإنتخابات ليشتركوا في التصويت من مواقع سكنهم الأولى التي ما عادوا يعيشون فيها! ولبنان ليس بلد فيدرالي كما أن بعض الطوائف الدينية لجأت لإنشاء مليشيات عسكرية مثل حزب الكتائب المسيحي وحزب الله الشيعي الذي أصبح دولة داخل الدولة.

ج. السودان منقسم إلى قبائل عديدة كما ذكرتم ومتصاهرة مع قبائل أخرى وما عادت خالصة لعرق واحد، ومنتشرة في مناطق مختلفة من السودان مما يجعل صهرها في مناطق إدارية موحدة شبه مستحيل. والتشرزم ثقافة سودانية متجذرة تظهر في الأحزاب وفي الطوائف الدينية وفي القبائل وحتى في الحركات المسلحة التي تحارب لنصرة مناطقها المتخلفة، ولن يتلاشى هذا التشرزم في المدى القريب أو المتوسط (الجنوب الذي كان متوحدا ضد الشمال سرعان ما دخل في حرب قبلية طاحنة بعد انفصاله عن الشمال).

د. والأفضل أن تكون مديريات السودان القديمة (الخرطوم، الشمالية، الشرق، الأقليم الأوسط، كردفان، دارفور) هي أساس الوحدات الفيدرالية نسبة لجدواها الإقتصادية والثقافية والإدارية، تكون حكوماتها بالانتخاب حسب التمثيل النسبي وبمشاركة كل المكونات القبلية في السلطة، وتعطى حق التصرف في معظم مواردها المالية والطبيعية، وتشارك في السلطة المركزية حسب حجمها السكاني، ويمنع إنشاء وزارات خدمية في المركز عدا الدفاع والمالية والخارجية والداخلية التي تضم الأمن والشرطة الإتحادية،

وأن تعطى الولاية حق تعيين للمناصب المهنية العليا من خارج الولاية بسبب نقصانها في الولايات.

هـ. من ابداعات دستور المدينة أنه قبل بصدر رحب التعددية العرقية والدينية: تمت كتابة الصحيفة بتشاور بين كل القبائل العربية (مسلمة وغير مسلمة) في بيت أنس بن مالك، دخل اليهود في الاتفاقية عن طريق حلفائهم من أهل المدينة يقال: يهود بنو النجار ويهود بنو عوف ويهود بنو الحارث حتى أحصاهم جميعاً لأن ذلك يعطي اليهود حليفا عربيا يدفع عنهم الضرر كما حدث ليهود بني قريظة، وأبقى زعماءهم في مواقعهم وعهد إليهم بحل نزاعات قومهم حسب العرف السائد بينهم، ومنحهم حرية الدين، وفرض على كل مجموعة الدفاع عن المدينة كل أناس يدافعون عن مناطق سكنهم ومزارعهم تحت قيادة زعمائهم، ولا يرفع للرسول من شأن القبائل إلا أمرين: خروج القبيلة لمحاربة عدو خارج المدينة لا يكون إلا بإذن محمد، أو نزاع داخلي يخشى أن يعم فساده على الجميع.

و. حق النقض المعمول به في الديمقراطية التَّوافقيّة ضد قانون أو قرار حكومي ينبغي تقييده حتى لا يساء استعماله في بلد متخلف كالسودان، أن يكون عبر المحكمة الدستورية التي ترجح النقض إن كانت المجموعة يصيبها منه ضرر بالغ وأن لا يضر ذلك بالمصلحة العامة للدولة.

4. ينبغي إضافة الفقر كأحد معايير التخلف والتفاوت بين ولايات السودان. مسح الفقر لسنة 2009 الذي قام به الجهاز المركزي للإحصاء وضع الخرطوم بنسبة 26,5% وهي أقل نسبة في السودان وشمال دارفور 69% تعتبر أعلى نسبة في البلاد.

5. الحكم المحلي هو قاعدة النظام الفيدرالي الأولى وهو أكثر المستويات تهميشا في دستور 2005 أما في التطبيق العملي فحاله أسوأ مما في الدستور! ينبغي إصلاحه بزيادة سلطاته وموارده المالية وانتخاب قياداته.
6. ينبغي الإشارة إلى مخرجات الحوار الوطني في لجنتي: السلام والوحدة، ولجنة الهوية التي أجيزت كل توصياتها بالإجماع مما يدل على عدم الخلاف في كيفية تحقيق السلام ومراعاة التنوع في حكم البلاد وتحقيق العدالة الإجتماعية المتوازنة في كل أنحاء البلاد، واقتسام السلطة والثروة.
7. تطبيق التمثيل النسبي على أساس قومي في كل البلاد يسمح للأعراق والقوميات أن تجمع أصواتها في كل السودان لمناصرة أعضائها دون حاجة لكوتة معينة لكل عنصر أو عرق. في البلاد الأوربية وفي ملبزيا وجنوب افريقيا جنحت كل قومية للانخراط في حزب غالب يتحدث باسمها ويدافع عن مصالحها ويسهل الاتفاق له مع الآخرين. عندما اختلفت الأحزاب الأوربية والأفريقية حول مبادئ الدستور على مدى سنتين من التفاوض قال مانديلا لديكليريك زعيم الحزب الوطني الغالب: نعمل على أساس الأغلبية الكافية (sufficient democracy) وليس على أساس الأغلبية البسيطة (أكثر من 50%)، فسأله ما هي الأغلبية الكافية؟ قال مانديلا: أنا بصفتي زعيما للسود، وأنت بصفتك زعيما للبيض! وقد كان واتفق الاثنان في وقت قصير على 34 مبدءاً شكلا الأساس لوضع دستور البلاد الساري المفعول حتى اليوم.